


يقول الإمام الحافظ ابن حجر رحمه الله : (ثم الرواة وإن اتفقت أسماءهم وأسماء آبائهم فصاعداً واختلفت أشخاصهم سواء اتفق في ذلك اثنان منهم أو أكثر وكذلك إذا اختلف اثنان فصاعداً بالكنية والنسبة فهو النوع الذي يقال له المتفق والمفترق وفائدة معرفته خشية أن يظن الشخصان شخصاً واحداً وقد صنف فيه الخطيب كتاباً حافلاً وقد لخصته وزدت عليه أشياء كثيرة وهذا عكس ما تقدم من النوع المسمى بالمجهل لأنه يخشى منه أن يظن الواحد اثنين وهذا يخشى أن يظن أن الاثنان واحداً) .


[يبحث في : المتفق والمفترق]

هنا ابتداء المؤلف الكلام عن أنواع من أنواع التصنيف تُعين على معرفة أعيان الرواة أو على ضبط أسمائهم وأنسابهم وألقابهم وغير ذلك ، فذكر نوعاً هو المسمى : (بالمتفق والمفترق) وهو : [علم من اتفقت أسمائهم واختلفت أشخاصهم] كما قال ، واتفقت أشخاصهم : يعني مثل أن يكون هناك أكثر من راوي يقال له عبد الله بن المبارك وأنت إذا وقفت على إسناد على راوي اسمه عبد الله بن المبارك قد تظن مباشرة أنه الإمام المشهور المجاهد ؛ ولكن إذا علمت أن هناك سبع رُواة كل واحد يُقال له عبد الله بن المبارك يلزمك أن تثبت من هو المقصود في هذا الإسناد عند ورود كلمة عبد الله بن المبارك ؟! فهي أسماء متفقة ولكن الأشخاص مختلفين . كذلك (الخليل بن أحمد) المشهور هو الفراهيدي صاحب اللغة والنحو والعروض ، هناك سبعة من الرواة يقال لهم الخليل بن أحمد ، فإذا وقفت على كلمة الخليل بن أحمد ، قد ينصرف ذهنك إلى الإمام النحوي المشهور ، مع أنه قد يكون واحداً من هؤلاء السبعة سواء كان ذلك الإمام المعروف أو غيره ، فيقول هذا الفن فائدة معرفته : خشية أن يظن الشخصان شخصاً واحداً ، كما قلنا ذلك آنفاً ، فترى عبد الله بن المبارك فتظن أنه الإمام وقد يكون هو شخص ثانٍ أو ثالث أو رابع أو خامس ، وحتى يُبين العلماء هذا التفريق أو هذا الأمر : قاموا بتأليف كتب تخدم هذا الجانب ، وأشهر كتاب في خدمة هذا الجانب هو الذي أشار إليه الحافظ هنا وهو : كتاب الخطيب البغدادي المعنون بعنوان هذا العلم وهو

((المتفق والمفترق)) وهو كتاب مطبوع في ثلاثة مجلدات كبيرة ، وهو كتاب عظيم أصل في بابه ، قريباً منه لكنه أصغر منه حجماً كتاب  ((المعجم في مشتبهِ أسامي المحدثين)) لأبي الفضل الهروي ، أغلب هذا الكتاب في علم المتفق والمفترق ومنه ما يدخل ضمن علم المشتبه الآتي التعريف به ، فهذا الكتاب ليس خالصاً في المتفق والمفترق ؛ أكثره يتعلق بذلك لكن يدخل معه علماً آخر اسمه علم المشتبه ، أيضاً مما يخدم ذلك كتب التراجم عموماً : مثلاً تذهب إلى كتاب : ((تهذيب الكمال)) عند الترجمة لراوٍ ما فتجد أن عدداً من الرواة يقال له عبد الرحمن بن محمد ليس راوٍ واحد ، فتحاول أن تعرف من هو المقصود عندك في الإسناد من خلال النظر في هذه الترجمة والشيوخ والتلامذة حتى تحدد الراوي المقصود ، ومن زيادة حرص العلماء على هذا الجانب خاصة المزي والحافظ ابن حجر تجدهم يذكرون رواية ليسو على شرطهم ؛ للتمييز بينهم وبين الرواة الذين على شرطهم ، فمثلاً تهذيب الكمال مؤلف لبيان أسماء أصحاب الكتب الستة ، فقد يذكر راوٍ ليس من أصحاب الكتب الستة _ البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي وابن ماجة _ لاشتباه اسمه باسم راوٍ من رواة أصحاب الكتب الستة ، ويضع قبله كلمة تمييز _ أي : هذا إنما ذكرته لأميزه عن غيره من الرواة ، هذا هو علم المتفق والمفترق ، أي : يُمكن أن يجمع بين هذه الأسماء المشتبهة ويضيف إضافات جديدة على كتاب المتفق والمفترق وإن كان في كثير من الأحيان الرواة المذكورين في التمييز هم ممن استفيدوا من كتاب الخطيب البغدادي ، ومنهم رواية أضافهم أصحاب هذه المؤلفات لم يذكرهم الخطيب البغدادي رحمه الله .

أيضاً كتاب مهم سبق ذكره في هذا الباب وهو كتاب  : ((الموضح لأوهام الجمع والتفريق)) وهو كما تلاحظون من اسمه أشمل من أن يكون في المتفق والمفترق ، يعني ليس فقط خشية أن يُظن الشخصان شخصاً واحداً ؛ بل أيضاً خشية أن يُظن الواحد اثنين ، أي ورد لبيان من حُكم عليه بالاتفاق ، والصواب أنه متفرق ؛ أشخاص مختلفين ، ومن حُكم أنه أشخاص متفرقين والصواب أنه شخص واحد ، فكتاب الموضح شامل للقسمين ، فيمكن أيضاً اعتباره من كتب المتفق والمفترق أو من الكتب المعينة على معرفة

الاتفاق والافتراق .

يقول :  (وهذا عكس ما تقدم من النوع المسمى بالمهمل لأنه يخشى منه أن يظن الواحد اثنين) :

المهمل سبق ذكره ، أشار إليه الحافظ ابن حجر _ كما أشار المحقق هنا في رقم : (٥٧) في المتن _ قال :  (وإن روى عن اثنين متقني الاسم ولم يتميزا فباختصاصه بأحدهما يتبين المهمل) والمهمل : من سُمي ولم تعرف عينه ، يقول المتفق والمفترق عكس المهمل لأن المتفق والمفترق إنما أُلِف خشية أن يظن الشخصان شخصاً واحداً . أما المهمل فالعكس فهو خشية أن يظن الواحد اثنين ، يردُّ هنا مسمى وهناك منسوباً فنظن أن هذا المنسوب تسمية كاملة غير الذي لم يُذكر إلا اسمه المنفرد ، ونظن أن هذا الراوي غير الأول ؛ فنحكم على الأول الذي أهمل بأنه مجهول ، ونحكم على الثاني بأنه ثقة أو ضعيف ، ونحن فرّقنا بينه وبين الراوي المعروف ، والواقع أنهما شخصٌ واحد ولكن _ في الحقيقة _ المهمل يمكن فيه أن يظن الشخص الواحد اثنين و يمكن أن يظن الأشخاص المتعددين شخصاً واحداً فهو ليس مطلقاً ، أي ليس دائماً يجعلنا نجعل الواحد أكثر من أشخاص متفرقين ؛ بل قد يحصل العكس أيضاً ، ولذلك عبارة الحافظ ابن حجر (وهذا عكس ما تقدم) : أربكت بعض الذين شرحوا عبارة الحافظ ابن حجر ، فظنَّ بعضهم أن المقصود بالعبارة هو ما ذكره الحافظ ابن حجر في رقم (٣٧) عندما قال : (ثم الجهالة وسببها أن الراوي قد تكثر نعوته فيذكر بغير ما اشتهر به لغرض من الأغراض) : قالوا هذا هو مقصود الحافظ بالمهمل ، ولأنهم أرادوا أن يجمعوا ؛ ولكن حتى على هذا القول ذكر الحافظ أن الكتاب الذي صنف لبيان هذا النوع كتاب الموضح لأوهام الجمع والتفريق ، وحتى هذا النوع يمكن أن يجمع فيه المتفرق أو يُفرق المجتمع ، فقول الحافظ هنا :  (عكسه) ليس على اطراده ؛ بل قد يحصل فيه العكس وقد يحصل فيه مثل ما يحصل في المتفق والمفترق تماماً .

وعلم المتفق والمفترق علم مهم لتعيين الرواة ومعرفة أعيانهم ومعرفة عين الراوي هي : أول خطوة للحكم عليه جرحاً وتعديلاً ، ولا يمكن أن أقول هذا الإسناد صحيحاً

حتى أدرس الرواة ، وكيف أدرس الرواة إلا أن أعرف أعيانهم أولاً ، بعد أن أعرف أعيانهم أنظر ماذا قال العلماء في كل راوٍ منهم جرحاً وتعديلاً .

قال المصنف رحمه الله :- (وإن اتفقت الأسماء خطأ واختلفت نطقاً سواء كان مرجع الاختلاف النقط أم الشكل فهو المؤلف والمختلف ومعرفته من مهمات هذا الفن حتى قال علي بن المديني أشد التصحيف ما يقع في الأسماء ووجه بعضهم بأنه شيء لا يدخله القياس ولا قبله شيء يدل عليه ولا بعده وقد صنف فيه أبو أحمد العسكري لكنه أضافه إلى كتاب التصحيف له ثم أفرده بالتأليف عبد الغني بن سعيد فجمع فيه الكتابين كتاب "مشتبه في الأسماء" وكتاب "في مشتبه النسبة" وجمع شيخه الدارقطني كذلك كتاب حافظاً ثم جمع الخطيب ذيلاً ثم جمع الجميع أبو نصر بن مأكولاً في كتابه "الإكمال" واستدرك عليهم في كتاب آخر جمع فيه أوهامهم وبينها ، وكتابه من أجمع ما جمع في ذلك وهو عمدة كل محدث بعده ، وقد استدرك عليه أبو بكر ابن نقطة ما فاتته أو تجدد بعده في مجلد ضخّم ثم ذيل عليه منصور بن سليم _ بفتح السين _ في مجلد لطيف وكذلك أو حامد ابن الصابوني وجمع الذهبي في ذلك كتاباً مختصراً جداً اعتمد فيه على الضبط بالقلم فكثّر فيه الغلط والتصحيف المبين لموضوع الكتاب وقد يسر الله تعالى في بتوضيحه في كتاب سمّيته "تبصير المنتهي لتحرير المشتبه" وهو مجلد واحد وضبطه بالحروف على الطريقة المروية ووذت عليه شيئاً كثيراً مما أهمله أولم يقف عليه والله الحمد على ذلك)

[بحث في : العلم والتلف]

انتقل الآن إلى علم آخر مما يتعلق أيضاً بضبط أسماء الرواة وتعيين أشخاصهم هو علم المؤلف والمختلف : [وهو علم من اتفقت أسمائهم خطأ واختلفت نطقاً] مثل : (سليم وسُلَيْم) نجد هنا أن الخط واحد ولكن اختلفت في النطق ، وأيضاً في اختلاف النقاط مثل : (يسير وبشير) والفرق هنا فقط بالنقاط ، وتذكروا أن الخط العربي قديماً لم يكن مضبوطاً ولا منقوطاً فكانت يسير وبشير تكتب على صورة واحدة ، وألف العلماء لبيان ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم كتب خاصة بهذا الباب ، ولولا أن يسر الله تعالى هؤلاء العلماء لكتابتها : لضاع هذا العلم تماماً ، ولأنه إنما يستفاد منه التلقي عن العلماء شفاة ؛ لأن هذا الأمر كما قال الحافظ نقلاً عن أحد العلماء : لا يقال بالقياس ؛ وإنما بالتلقي .

يقول : **١١** (سواء كان مرجع ذلك الاختلاف في النقط أو الشكل) كما بيَّنا في الأمثلة السابقة . قال : **١٢** (ومعرفة من مهمات هذا الفن حتى قال علي ابن المديني أشد التصحيف ما يقع في الأسماء) .

يقول الحافظ : أشد التصحيف ما يقع في الأسماء ، وبَيَّن سبب ذلك ، يقول : بأنه شيء لا يدخله القياس ولا قبله شيء يدل عليه وبعده شيء يدل عليه ، وهذا ما ذكرناه سابقاً .

المصنفات في المؤلف والمختلف

ثم ابتداء الحافظ يذكر المؤلفات في المؤلف والمختلف ، فقال : **١٣** (فقد صنف فيه أبو أحمد العسكري لكنه أضافه لكتاب التصحيف له) أبو أحمد العسكري هو أول من ألف في المؤلف والمختلف عند المحدثين ؛ لكنه لم يسمه بالمؤلف والمختلف وإنما سماه تصحيقات المحدثين وضم إليه ما وقع فيه تصحيف في المتون أيضاً ؛ لذلك لم يعتبر كتابه أول كتاب مفرد في المؤلف والمختلف عند المحدثين ، لو أنه أفرد المؤلف والمختلف في الأسماء على حدة وما وقع فيه التصحيف في المتون على حدة لكان هو أول من ألف في المؤلف والمختلف ولكنه دمجها في كتاب واحد سماه **١٤** ((تصحيقات المحدثين)) أبو أحمد العسكري توفي سنة اثنتين وثمانين وثلاثمائة من الهجرة .

والكتاب الثاني : كتاب **١٥** " المؤلف والمختلف " ومشتبه النسبة " كلاهما لعبد الغني بن سعيد الأزدي المصري المتوفي سنة تسعة وأربعين للهجرة فهو أول كتاب مقرر في "مؤتلف ومختلف " أسماء المحدثين ، وأيضاً مقيد بأسماء المحدثين لأنه ألف قبله في القبائل **١٦** ((المؤلف والمختلف)) لابن حبيب ، هذا في القبائل وهو قبله في القرن الثالث الهجري ، وإن كان أيضاً يضم المتفق والمفترق معه لكن فيه أيضاً عناية ، أيضاً كتاب **١٧** "المؤتلف والمختلف " في الشعراء للآمدي وهو قبل كتاب عبد الغني بن سعيد فأول كتاب ألفه المحدثون بهذا العنوان هو لعبد الغني بن سعيد الأزدي وهو

كتاب صغير الحجم ، ومن لطائف ما وقع لهذا الكتاب أنه سبق كتاب شيخه وهو الدارقطني ولم يُؤلف الدارقطني كتابه إلا بعد كتاب عبد الغني بن سعيد ، وكان سبب تأليفه له : أنه عندما كان في مصر تتلمذ عليه عبد الغني بن سعيد ألف حينها عبد الغني بن سعيد " المؤتلف والمختلف " هذا الكتاب الصغير الحجم وأطلع عليه الدارقطني فأعجب الدارقطني بهذا الكتاب وأثنى عليه ، فقال له عبد الغني : منك استفدت هذا العلم ، فلما رجع الدارقطني لبغداد رأى أنه لا بد من تكميم هذا الباب فألف كتاباً ضخماً في علم المؤتلف والمختلف وبيّن فيه فضله وفضل علمه على تلميذه عبد الغني بن سعيد ، والمقصود أن تاريخ وفاة الدارقطني مع أنه قبل عبد الغني بن سعيد على أن تأليفه لكتاب كان بعد تأليف كتاب عبد الغني بن سعيد ، وكتاب الدارقطني جاء في أربعة مجلدات مع نقص فيه أي المخطوط ناقص في أوله ، ثم جاء الخطيب البغدادي وألف ذيلاً على كتاب عبد الغني وكتاب الدارقطني وسماه **المؤتلف تكملة المؤتلف والمختلف** " وهو مخطوط لم يطبع حتى الآن .

جاء بعد ذلك أبو نصر بن ماكولا المتوفي سنة (٤٧٥) وهو تلميذ الخطيب البغدادي فألف كتاب سماه **الإكمال** " جمع فيه الكتب السابقة كتابي عبد الغني بن سعيد ، وكتاب الدارقطني في " المؤتلف والمختلف " ، ثم كتاب الخطيب البغدادي : جمعها ابن ماكولا في كتاب واحد مع زيادات وتحريات وبيان للأوهام ، وهو أجل كتاب للمتقدمين في هذا الفن ، كتاب " الإكمال " لابن ماكولا وهو عمدة من جاء بعده ، وألف أيضاً ابن ماكولا كتاباً آخر في بيان الأوهام التي تنابع عليها المؤلفون ولذلك سماه **تهذيب مستمر الأوهام** " وهو مطبوع في مجلد لطيف ، وهذا يُبين لك من جهة : أن التقليد هذا شؤمه ، وأن التقليد يؤدي إلى الخطأ ، أما النظر في الدليل فهو العاصم بإذن الله تعالى من عدم الوقوع في الخطأ .

ثم قال : أول من ذيل على كتاب ابن ماكولا هو أبو بكر بن نقطة الحنبلي المتوفي سنة (٦٢٩) وهو كتاب مطبوع في ستة مجلدات واسمه **تكملة الإكمال** " . ثم ذيل على كتاب ابن نقطة : منصور بن سليم الإسكندراني وكتابه اسمه **ذيل**

تكملة الإكمال " وهو مطبوع في مجلدين ، وذيل على كتاب ابن نقطة أيضاً : أبو حامد محمد بن علي الصابوني توفي سنة (٦٨٠) ، والإسكندراني توفي سنة (٦٦٧) للهجرة ، وكلاهما ذيل على كتاب ابن نقطة .

ثم جاء الإمام الذهبي وجمع أغلب هذه الجهود في كتاب اختصره اختصاراً شديداً جداً سماه : **المشتبه** " ، وهو مطبوع في مجلد ضخيم ، وسبب هذا الاختصار أنه اقتصر على بعض الأسماء ، يعني طريقة غير الذهبي : أنهم يحصرون كل من كان اسمه (بشير) مثلاً ، والذهبي اقتصر على اثنين منهم فقط ، ثم هم يضبطون الأنساب والأسماء بالحرف ، فيقولون مثلاً بالباء الموحدة المفتوحة و الشين المعجمة المكسورة وهكذا ، أما الذهبي فاكتفى بضبطه بالقلم فقط ، ولذلك حرج على الناسخين أن يضبط النقل تماماً لأنه لن يدل على الصواب شيء . ولكن للأسف الشديد أن النساخ لم يلتزموا بهذا الرجاء من الإمام الذهبي فعاشت أقلامهم في الكتاب بالخطأ بل تناول بعض النساخ على النسخة التي بخط الذهبي ولعبوا فيها ، ونص عليه ابن ناصر الدين الدمشقي ، ويُن أحد العلماء الآتي ذكرهم أنه قد لعب بعض النساخ في نسخة الذهبي وغيروا بعض الضبط وبعض النقاط على خلاف ما كان عليه بخط الذهبي .

لذلك رأى العلماء أن هذا الكتاب أصبح بهذه الصورة كأنه عديم الفائدة ما دام أنه تطرق إليه الوهم ، ولذلك يقول الحافظ ابن حجر في مقدمة كتابه الذي خدم فيه كتاب الذهبي قال : (**فضبطه بالقلم ، فما شفا فيه من ألم**) ، ولذلك ألف الحافظ كتاباً يخدم كتاب الذهبي ، ويُبين الأوهام التي وقعت فيه ويضبطه بالحرف ويحاول أن يستوعب الأسماء بقدر المستطاع في كتاب سماه **المشتبه** " تبصير المنتبه وتحرير المشتبه " وهو مطبوع في أربعة مجلدات ، وهذا الكتاب أحد كتب خمسة كان الحافظ ابن حجر يعتز بها من دون بقية كتبه كلها .

وهناك كتاب آخر أيضاً على كتاب الذهبي ، وهو أجل من كتاب "تبصير المنتبه" ألا وهو **المشتبه** " توضيح المشتبه بتحرير المشتبه " لابن ناصر الدين الدمشقي وهو قرين للحافظ ابن حجر - عصري له - فكان كلا الإمامين لاحظ الخطر الذي يحوم

حول كتاب الذهبي وحاول أن يخدم كتاب الذهبي ، وكتاب " توضيح المشتبه " لابن ناصر الدين الدمشقي وهو مطبوع في عشر مجلدات بفهارسه ، وهو أوسع كتاب في هذا العلم ، وله كتاب آخر وهو **هو** " الإعلام فيما وقع في مشتبه الذهبي من أوهام " ألفه حتى يُبين ما هي الأخطاء التي وقعت في كتاب الذهبي ، المقصود أن هذه أهم الكتب التي ألفت في "المؤتلف والمختلف" وكلها مهمة ولا يُستغنى عن أحد فيها ، فالدارقطني يذكر بالإسناد ، وابن ماكولا حذف الإسناد لكن اهتم بالأسماء ، وهكذا ؛ ولكن من أراد أن يقتصر على أحدها لقلة ذات اليد ، أو لأنه غير متخصصٍ : فعليه بالإكمال لابن ماكولا وتوضيح المشتبه لابن ناصر الدين .

قال المصنف رحمه الله : (وإن اتفقت الأسماء خطأ ونطقاً واختلفت الآباء نطقاً مع انتلافها خطأ كمحمد بن عَقِيل بفتح العين وممد بن عَقِيل بضم العين فالأول نيسابوري والثاني فريابي وهما مشهوران وطبقتهما متقاربة أو بالعكس كان تختلف الأسماء نطقاً وتختلف خطأ وتتفق الآباء خطأ ونطقاً كَشَرِيح بن النعمان ، وسُرِيح بن النعمان الأول بالشين المعجمة والحاء المهملة وهو تابعي يروي عن علي ر والثاني بالسين المهملة والجيم وهو من شيوخ البخاري فهو النوع الذي يقال له المتشابه) .

[بحث في : المتشابه]

هناك علماً ثالثاً هو في الحقيقة دمج بين المتفق والمفترق والمؤتلف والمختلف : مثاله أن يتفق اسم الرواة _ اسمه وذاته _ لكن أن يكون اسم والده من باب المؤتلف والمختلف مثل (محمد بن عَقِيل) و (محمد بن عَقِيل) فاسم الراوي واحد وهو في هذا يدخل في المتفق والمفترق لكن اسم والده يدخل في المؤتلف والمختلف ، وقد يحدث العكس فيكون اسم الراوي يدخل في المؤتلف والمختلف واسم أبيه يدخل في المتفق والمفترق مثل (سريح) و(سريح) واسم والده النعمان ، ويسمى هذا العلم : علم المتشابه .

قال المصنف رحمه الله :- (وكذا إن وقع الاتفاق في اسم الأب والاختلاف في النسبة وقد صنف فيه الخطيب كتاباً جليلاً سماه " تلخيص المتشابه " ثم ذيل هو عليه بما فاتته أولاً وهو كثير الفائدة)

صور التشابه كثيرة جداً ، حاول الحافظ أن يذكر لها أمثلة متعددة ، وقد ألف فيها الخطيب البغدادي كتابين مهمين في علم التشابه :

الكتاب الأول سماه **الكتاب الأول** " تلخيص المتشابه في الرسم وحماية ما أشكل منه عن بواذر التصحيف والوهم " بعد أن ألف هذا الكتاب وجد أن هناك أمثلة لهذا الكتاب لم يذكره في كتابه الأول فقام وزيل على كتابه وسماه **الكتاب الثاني** " تالي تلخيص المتشابه في الرسم " وكلاهما مطبوع في مجلدين ضخمين والثاني أقل حجماً من الأول.

وهناك فائدة أخرى : وهي طريقة ضبط العلماء للأسماء والأنساب بحرف وهنا يعني ماذا نستفيد من كسر السين المهملة . يعني إذا قال مهملة يعني غير منقوطة وإذا قالوا معجم يعني منقوط .

ثم يقول بكسر السين المهملة ونونين بينهما ألف ، ثم قال في بفتح السين المهملة وتشديد الياء التحتانية ماذا يقصد بالياء التحتانية ؛ لأن نقاطها من تحت والياء تشبه بالياء وبعضهم يقول بالثناة يعني لها نقطتان ، ثم يقول التحتانية حتى يبين أن النقطتين من أسفل لأنه قد يحصل الوهم في كل شيء . بعضهم يستخدم عبارة الياء فيقول آخر الحروف لأنك تعرف أن الياء هي آخر الحروف حتى الراء مع أن الراء العادة لا تكون مهملة كما فعل الحافظ لأن الراء ما هو الذي يقابلها هنا نجد الذي يقابل الراء هو حرف الزاي والزاي تختلف عن كلمة الراء بكتابتها ؛ لكن حرص بعض أهل العلم يقول بالراء المهملة فقل له لما قال لأن الياء هذه قد تصغر وتصير كأنها همزة فإذا أردت أن تقول الراء فلا بد أن تقول بالراء المهملة ، وإذا أردت أن تقول بالزاي فلا بد أن تقول بالزاي المعجمة وهذا كله من حرص المحدثين على الضبط وعلى بيان الحروف على ما هي عليه ولولا تقدير الله لهذا الأمر لضاع كثير من العلوم ؛ لأن التلقي شفاهة والضبط شفاهة انتهى من قرون ، ولولا كتابة هذه المؤلفات وضبط الأحاديث والأسماء والأنساب بهذه الدقة لضاع كثير من العلم .

قال المصنف رحمه الله :- (ومنها محمد بن حنين بضم الحاء المهملة ونونين الأولى مفتوحة بينهما ياء

تحتانية تابعي يروى عن ابن عباس وغيره ...).

هنا الاسم فيه جيم هل تقول بالجيم المعجمة ؟ لا لأنه هنا يشتبه بالخاء والخاء والجيم فكلمة الجيم تختلف عن حاء وخاء وإنما يشتبهون على الخاء في الإعجام فقط والأهمال في الخاء فقط ، أما في الجيم لا يقولون ذلك ؛ لأن مثلها مثل الزاي ؛ فكلمة الجيم تختلف كتابتها عن كلمة الخاء والخاء ؛ لذلك قال هنا في الخاء : بالخاء المهملة حتى لا تشتبه بالخاء .

قال : (ومحمد بن جبير بالجيم بعده باء موحدة وآخره راء وهو محمد بن جبير بن مطعم تابعي مشهورٌ أيضاً) : وهنا ما قال بالجيم المعجمة قال بالجيم فقط لأنها بينه .

قال المصنف رحمه الله :- (ومن ذلك "معرفة بن واصل" كوفي مشهور ومطرف بن واصل" بالطاء بدل العين شيخ آخر يروى عنه أبو حذيفة النهدي ، ومنه أيضاً أحمد بن الحسين صاحب "إبراهيم بن سعيد" وآخرون "وأحمد بن الحسين" مثله لكن بدل الميم ياء تحتانية وهو شيخ بخاري يروي عنه عبد الله بن البيهقي ، ومن ذلك أيضاً "حفص بن ميسرة" شيخ مشهور من طبقة مالك ، وجعفر بن ميسرة شيخ لعبيد الله بن موسى الكوفي ، الأول بالخاء المهملة والفاء بعدها صاد مهملة ، والثاني بالجيم والعين المهملة بعدها فاء ثم راء ، ومن أمثلة الثاني عبد الله بن زيد جماعة لمن في الصحابة صاحب الأذان واسم جده عبد ربه وراوي حديث الوضوء واسم جده عاصم وهما أنصاريان ، وعبد الله بن يزيد بزيادة أول اسم الأب والزاي تكون مكسورة وهم أيضاً جماعة منهم في الصحابة : الخطمي والمكنى أبو موسى وحديثه في الصحيحين ، ومنهم القاري له ذكر في حديث عائشة وقد زعم بعضهم أنه الخطمي وفيه نظر منهم عبد الله بن يحيى وهم جماعة وعبد الله بن نجيم تابعي بضم النون وفتح الجيم وتشديد الياء تابعي معروف يروى عن علي ر أو يحصل الاتفاق في الخطأ والنطق لكن يحصل الاختلاف للاشتباه والتقديم والتأخير أما في الاسم) .

(تنبيه) : بالنسبة للبيهقي في نسخة وجدت محذوف كلمة ابن ، أي : عبد الله بن محمد البيهقي ؛ ولعلها هي الأصوب .
والخطمي : _ هو عبد الله بن يزيد _ أحد الصحابة الصغار الذين اختلف في

صحبتهم ؛ فلصغر سنه رأى بعض أهل العلم أنه ليست له صحبة ؛ لأن ذلك كان قبل تمييزه ، ومنهم من أثبت له صحبة .

أما عبد الله بن يزيد القارئ _ وهذا هو الصواب فيه أنه بهمزة ؛ لأن بعض المحشين قال أنه القارئ من دون همز نسبة إلى القارة قبيلة من قبائل العرب ، والصحيح : أنه نسبة إلى القراءة ؛ لأنه كان من القراء ، والقصة المذكورة في الحاشية تؤيد ذلك ^(١) : أن النبي ﷺ سمع صوت قارئ يقرأ فقال : ﴿ يرحمه الله لقد أذكرني آية كنت أنسيتها ﴾ اختلف في هذا القارئ الذي ذكر النبي ﷺ بالآية ، فقيل أنه عبد الله بن يزيد الخطمي السابق ذكره ، وقيل أنه رجل آخر يقال له عبد الله بن يزيد الأنصاري القارئ ، ويرجح الحافظ الثاني أنه قارئ وليس بالخطمي ؛ لأن الخطمي كان صغيراً عن أن يقرأ ويذكر النبي ﷺ آية كان نسيها ، ولذلك قال : (وقد زعم بعضهم أنه الخطمي وفيه نظر) أي في هذه الدعوى نظر وشك .

قال المصنف _ يرحمه الله _ : (ومنها عبد الله بن يحيى وهم جماعة وعبد الله بن نجى بضم النون وفتح الميم وتشديد الياء تابعي معروف يروى عن علي ﷺ أو يحصل الاتفاق في الخط والنطق لكن يحصل الاختلاف أو الاشتباه بالتقديم والتأخير ، أما في الاسم)


انظر إلى الدقة هاهنا : عبد الله بن يحيى وعبد الله بن نجى ؛ لو أن العلماء لم ينصوا على ضبط هذا الراوي ، وجاءك الاسم كالعادة غير مضبوط وغير منقوط ، هل تشك أنه عبد الله بن يحيى ! هل يخطر في بالك أنه ابن نجى ؟ لا يخطر ذلك ؛ لكن ضبطه العلماء وبينوا حاله جرحاً وتعديلاً ، فرحمهم الله على ما خدموا به علم السنة النبوية .



قال المصنف _ يرحمه الله _ : (لكن يحصل الاختلاف أو الاشتباه بالتقديم والتأخير إما في الاسمين جملة أو نحو ذلك كأن يقع التقديم والتأخير في الاسم الواحد في بعض حروفه بالنسبة إلى ما يشتبه به ، مثال الأول) الأسود بن يزيد (و) يزيد بن الأسود (وهو ظاهر ، ومنهم (عبد الله بن يزيد (و) يزيد بن عبد الله (، ومثال الثاني (أيوب بن سيار) و) أيوب بن يسار (الأول مدني مشهور ليس بالقوي ، والآخر مجهول) .

(١) انظر كتاب " النكت " ص : () .

قلنا هذه الأسماء لا يُجد عليها تعليقات ؛ لأنها ظاهرة البيان والتمثيل .

قال المصنف _يرحمه الله_ : (خاتمة : ومن المهم عند المحدثين معرفة طبقات الرواة وفائدته الأمن من تداخل المشتبهين وإمكان الإطلاع لتبين التدليس والوقوف على حقيقة المراد من العنونة والطبقة في اصطلاحهم عبارة عن جماعة اشتركوا في السن ولقاء المشايخ وقد يكون الشخص الواحد من طبقتين باعتبارين كأنس بن مالك رحمته الله فإنه من حيث ثبوت صحبته للنبي ﷺ يعد في طبقة العشرة مثلاً ومن حيث صغر السن يعد في طبقة من بعدهم فمن نظر إلى الصحابة باعتبار الصعوبة جعل الجميع طبقة واحدة كما صنع ابن حبان وغيره ومن نظر إليهم باعتبار قدر زائد كالسابق إلى الإسلام أو شهود المشاهد الفاضلة جعلهم طبقات وإلى ذلك جنح صاحب الطبقات أبو عبد الله بن محمد بن سعد البغدادى وكتابه أجمع ما جمع في ذلك وكذلك من جاء بعد الصحابة وهم التابعون من نظر إليهم باعتبار الأخذ عن بعض الصحابة فقط جعل الجميع طبقة واحدة كما صنع ابن حبان أيضاً ومن نظر إليهم باعتبار اللقاء قسمهم كما فعل محمد بن سعد ولكل منهما وجه) .

تكلم عن بعض العلوم التي ألقت لخدمة علم الحديث في هذه الخاتمة :
فأولها : معرفة طبقات الرواة ، وعرفها قائلاً : [هي جماعة من اشتركوا في السن ولقاء المشايخ] وسبق شرحه في رواية الأقران . وفائدة هذا العلم كثيرة جداً كما أشار إليها الحافظ ابن حجر سابقاً . قال :  (الأمن من تداخل المشتبهين) : يعني إذا عرفنا أن هذا من طبقة وذاك من طبقة أخرى ؛ فحتى لو اتفقا في الاسم واسم الأب والكنية والنسبة ؛ لكن اختلاف الطبقة يُبين أنهما مختلفان ، إذا كان رجل من أتباع التابعين ورجل من الصحابة لا يمكن أن يشتركان ولو اشتركا في سلسلة النسب كلها

مادام أن الطبقة مختلفة فرقنا بين الرواة . فالطبقة تعيين على الفروق بين الرواة .
 قال :  (وإمكان الإطلاع على تبين التدليس) : وفي نسخة المدلسين يعني
 إذا روى الرجل عن شخص ليس ممن تحتمل طبقة السماع منه ، فهذا يبين لنا أنه لا
 يمكن أن يكون سمع من ذلك الرجل وروى عنه بل لابد أن يكون هناك واسطة ، فهذه
 الواسطة تعرف من خلال الطبقة ، طبقة الراوي وطبقة الراوي عنه .
 قال :  (والوقوف على حقيقة المراد من العنينة) : أي بمعرفة الواسطة
 المحذوف وهل هناك واسطة محذوفة أصلاً ؟ أم أن هذا الراوي قد أدرك من روى عنه
 وسمع منه .


ثم عرف الطبقة فقال : عبارة عن جماعة اشتركوا في السن ولقاء الشيوخ وهذا
 سبق الكلام عنه خلال الطبقة .

ثم أشار إلى أن الطبقات تختلف معاييرها ، وأن لكن مصنف في الطبقات معايير
 مختلفة بل قد تجد لمصنف واحد له أكثر من كتاب في الطبقات يختلف معياره في كل كتاب
 عن الكتاب الآخر فمثلاً ضرب هنا مثال : بأنس بن مالك باعتبار كونه من الصحابة فهو
 من طبقة الصحابة فمممكن ندخله مع أبي بكر وعمر في طبقة واحدة باعتبار أنه صحابي
 ، لكن إذا نظرنا إلى أن الصحابة أنفسهم طبقات وأن منهم من كان من كبار الصحابة من
 السابقين الأولين الذين أسلموا قبل الهجرة في أوائل الإسلام ، وأن منهم من أسلم قبل
 الهجرة ، وأن منهم من أسلم بعد الهجرة ، وأن منهم من لم يسلم إلا عام الفتح ، ومنهم
 من لم يسلم إلا قبل وفاة النبي ﷺ أو ولد بعد ذلك بفترة أو ما شابه ذلك فلاشك أنهم
 من هذه الجهة طبقات أيضاً ، فمن نظر إلى كون أنس بن مالك من الصحابة واكتفى بهذا
 الوصف قال هو وأبو بكر وعمر في طبقة واحدة ، ومن قسم الصحابة إلى طبقات جعل
 أنس بن مالك في طبقة بعد طبقة أبي بكر وعمر ؛ بل بعدهم بعدة طبقات ؛ لأن العلماء
 يذكرون العشرة المبشرين بالجنة قسم السابقين الأولين ، ثم المهاجرين عموماً ، ثم أهل
 العقبة الأولى ، ثم أهل العقبة الثانية ، ثم أصحاب بدر ، ثم أصحاب أحد ، ثم أصحاب
 الخندق ، ثم بيعة الرضوان ، ثم مسلمة الفتح وهكذا ، فيقسمونهم إلى طبقات حسب

المواقع وحسب الفضائل ، فيكون أنس بن مالك على هذا ليس من أهل بدر ولا من أهل أحد لأنه كان مستصغراً حينها ، وإنما من جاء بعد ذلك في طبقة متأخرة عن أبي بكر وعمر رضي الله عنهما .

يقول ومن أمثلة من جعل الصحابة كلهم طبقة واحدة وجعل التابعين كلهم طبقة واحدة : ابن حبان في كتابه " الثقات " ، وكذلك التابعين وأتباعهم ، ولكن ابن سعد صاحب أهم كتاب في الطبقات وهو كتاب مطبوع باسم " الطبقات الكبرى " ؛ لأن له كتاب الطبقات الصغرى لكنه لم يُطبع ، وهو أجلُّ كتاب في علم الطبقات قسم الصحابة فيه إلى طبقات وقسم التابعين إلى طبقات وأتباع التابعين إلى طبقات متعددة . ومن كتب الطبقات أيضاً كتاب " الطبقات " لخليفة بن خياط الملقب بشباب العصفري ، وهو شيخ للبخاري ، وهو مطبوع في مجلد واحد .

وكتاب " الطبقات " لمسلم بن الحجاج ، ومن كتب الطبقات _ وإن لم تسم بهذا الاسم _ : عموم كتب الذهبي ؛ مثل تذكرة الحفاظ للذهبي مبني على الطبقات ، كتاب سير أعلام النبلاء للذهبي على الطبقات ، تاريخ الإسلام للذهبي مبني على الطبقات ، والذهبي مثال لمن كان له معيار في كل كتاب عن الكتاب الآخر فمثلاً قد تجد الراوي المذكوراً في الطبقة الثانية عند الذهبي في تذكرة الحفاظ ويذكره في السير في الطبقة الخامسة أو السادسة ويذكره في تاريخ الإسلام في الطبقة العاشرة والثاني عشر لأن معياره في كل كتاب يختلف عن الكتاب الآخر .

والمقصود هو أن تعرف أن معايير الطبقات معايير واسعة ومن كل عالم أن يقع المعيار الذي يراه ويكون ذلك من خلال مقدماتهم أو من خلال تصرفاتهم تعرف ما هو المعيار الذي بني عليه العالم كتابه ، وهناك كتاب ممتاز جداً حول علم طبقات المحدثين اسمه  " علم طبقات المحدثين " لرجل اسمه أسعد تيم ، وهو معاصر لكنه كتب كتاباً بديع كثير الفوائد حول علم الطبقات وفوائده ، فهو كتاب نفيس ومهم ويجلي علم الطبقات وفوائده أكمل تجليه .

قال المصنف رحمه الله :- (ومن المهم أيضاً معرفة مواليد ووفياتهم لأن بمعرفتهم يحصل الأمن من دعوى المدعي للقاء بعضهم وفي نفس الأمر ليس كذلك وما لهم أيضاً معرفة بلدانهم وأوطانهم وفائدة الأمن تداخل الاسمين إذا اتفقا نطقاً ولكن افتراقاً بالنسب ولكن من المهم أيضاً معرفة أحوالهم .

يقول من الأمور المهمة معرفة مواليد الرواة ووفياتهم وسبق أن تكلمنا عن هذا سابقاً عندما ذكر الحافظ الانقطاع الظاهر . قال يعرف من خلال التاريخ والمقصود بالتاريخ معرفة مولد الراوي ووفاة شيخه ومعرفة المولد والوفاة نعرف هل هذا الراوي أدرك هذا الشيخ أو لم يدركه ، واعتنى العلماء بذلك عناية كبيرة لذلك تجدون أكثر الرواة خاصة المشهورين منهم قد قيده سنوات وفياتهم وولادتهم وإن كان في الولادة دائماً الخلاف بل وحتى في الوفاة خاصة للمتقدمين منهم مثال الصحابة بعضهم ربما كان كثيراً لكن ما تجد خلاف في وفاة أحمد بن حنبل والشافعي وحتى العلماء الغير مشهورين في الطبقات المتأخرة ؛ لأنه ابتداء العلماء يقيدون كل شيء في العصور المتأخرة ، أما العصور المتقدمة فكانوا يعتمدون على النقل الشفهي وحصل فيه خلاف ولم يقيّد إلا في عصر اتباع التابعين وبدأوا يقيدون بكتابة المواليد والوفيات ، وأول كتاب نعرفه في الوفيات كتاب أبو نعيم الفضل بن دكين ، شيخ البخاري وهو موجود ، أما الكتب السابقة فهي مفقودة ولا أظن أحداً سبق أبو نعيم بشيء كثير إن لم يكن من شيوخه فهو من أقرانه ، لذلك بعض الصحابة اختلف في وفياتهم اختلافاً كبيراً ولو كان من كبار الصحابة مثل أبي بن كعب مثلاً الخلاف فيه كبير جداً هل توفي في زمن عمر أو زمن عثمان أو بعده خلاف كبير بين أهل العلم انظر فترة كبيرة وليس خلاف سنة أو سنتين الخلاف يزيد عن عشر سنوات بين الفترتين هذا بسبب تأخر تقييد الوفيات إلى فترة متأخرة وإن كان الراجح في كثير من الأحيان يتبين من خلال النظر في أقوال أهل العلم والروايات ، وما إلى ذلك وقصص هذا الصحابي هل أدرك زمن عثمان أم لا ؟ فهذا علم مهم قد خدم العلماء المتأخرين منهم وقيّدوا ذلك كتب التراجم .

وأيضاً من المهم معرفة بلدان الرواة ، البلد الذي عاش فيه الراوي ، قال : لأن فائدة ذلك الأمن من تداخل الاسمين ، يعني لو كان هناك راويان كلاهما يقال له (الخليل بن أحمد) لكن أحدهما كوفي والآخر بصري أحدهما بصر والثاني مصري ، فعندها نعرف أن هذا سوى الآخر ، فتعيين البلدان يعين على معرفة أعيان الرواة وله فوائد كثيرة معرفة البلدان ولذلك اعتنى العلماء ببيان بلدان الرواة ولذلك تجدون في ترجمة كل راوي يقولون فلان بن فلاني ينسبونه إلى القبيلة ، إذا كان ينسب إلى القبيلة ، إذا كان ينسب إليها صليبةً أو ولاءً ، ثم أبو فلان الكنية ، ثم يقولون المدني المكي النيسابوري البخاري المصري يعينون البلد هذه أركان الترجمة الاسم والذي يميزه عن غيره الاسم الثلاثي الرباعي الخماسي حتى يعين غيره ، نسبة إلى القبيلة إذا كان ينسب إلى القبيلة ، ثم الكنية ، ثم النسبة إلى بلد ، وقد ألف العلماء في هذا الجانب كتب متعددة منها كتب الطبقات لابن سعد بناها على السن ولقاء الشيوخ والأنساب وعلى البلدان : فمثلاً يقول الصحابة القرشيين الذين سكنوا البصرة ويذكر من سكن البصرة ، فإذا كان الصحابي سكن مكة و البصرة ومصر فيذكره هنا وهناك فتجد الراوي الواحد في موطنين أو ثلاثة في طبقات ابن سعد بسبب أنه سكن في أكثر من بلد بل ألف العلماء في تواريخ البلدان مثل تاريخ بغداد يذكر فيه العلماء الذين سكنوا بغداد أو مروا ببغداد لو كان أتى للحج من نيسابور أو خراسان ودخل بغداد وخرج منها يقيده ويترجم له ، تاريخ دمشق لابن عساكر لبيان العلماء الذين سكنوا في دمشق أو من أهل دمشق ، وتواريخ والبلدان بحر لا ساحل له لا يكاد يوجد بلد معروف الآن أو غير معروف إلا وله تاريخ ، المقصود بالتاريخ معرفة العلماء الذين عاشوا في هذا البلد ، تاريخ سمرقند ، تاريخ بخارى ، تاريخ جرجان ، تاريخ أصبهان ، تاريخ مكة ، تاريخ المدينة ، تاريخ مصر ، تاريخ أفريقيا ، ما يوجد بلد من البلدان إلا وفيه تاريخ ، الأندلس كل بلدان العالم الإسلامي ، إما يؤرخ لمدينة واحدة أو لمقاطعة بكاملها ، هناك مدن زالت من على الخريطة مثل بلخ لا يوجد الآن بلد اسمها بلخ عندما جاء التتار وافنوا هذه المدينة انتهت بلخ لكن هناك علماء بلخيين ولها تاريخ قديم ، وهناك مؤلف معاصر جمع البلخيين

والذين عاشوا فيها من العلماء .

وهذه تعتبر كتب مهمة جداً لمعرفة الرواة والحكم على الأسانيد وأحوال الرواة جرحاً وتعديلاً .

قال المصنف رحمه الله :- (ومن المهم أيضاً معرفة أحوالهم تعديلاً وتجيحاً وجهالة لأن الراوي إما أن تعرف عدالته أو يعرف فسقه أو يعرف فيه شيء من ذلك ، ومن أهم ذلك بعد الإطلاع معرفة مراتب الجرح والتعديل لأنهم قد يجرحون الشخص بما لا يستلزم رد حديثه كله وقد بينا أسباب ذلك فيما مضى وحصرناها في عشرة وتقدم شرحها مفصلاً ، والغرض هنا ذكر الألفاظ الدالة في اصطلاحهم على تلك المراتب) .

يقول هنا من المهم معرفة أحوال الرواة ترجيحاً وتعديلاً وجهالة ، وهو الصواب لأن الجهالة أو الراوي المجهول الذي لم يعرف به جرحاً ولا تعديلاً فهو قسم ثالث فليس كل الرواة مجروحون وليس كل الرواة معدلين وإنما منهم من هو مجرح ومنهم من هو معدل ومنهم من لا يعرف فيه جرحاً ولا تعديلاً وهو مجهولون . قال أن الراوي إما أن تعرف عدالته ... الخ ، ثم قال : **⚡** (ومن أهم ذلك بعد الإطلاع معرفة مراتب الجرح والتعديل) : يعني أن يُبين الرواة المجروحين ليس على مرتبة واحدة كذلك الرواة المعدلون ليسوا على طبقة واحدة ، فمنهم من يبلغ أعلى درجات في الجرح فيكون في أخفض درجات الجرح ، ومنهم من يكون في أخف درجات الجرح ، ومنهم من هو وسط بين ذلك وكذلك التعديل ، منهم من هو إمام حافظ من كبار الأئمة ، ومنهم من يكون في آخر مراتب القبول ، وبينهما أيضاً درجات مختلفة ، فمن إنصاف العلماء أنهم أنزلوا الرواة ورتبهم على منازل ، وأنزلوا كل راوٍ منزلته ، لم يجعلوا التعديل شيء واحداً والجرح شيء واحداً ، ما تجعل الرواة العدل في دينه لكنه سيئ الحفظ مثل الراوي الكذاب ، مثل الراوي الزنديق الذي غرضه إفساد الدين ، والكذب على النبي ﷺ هذا مجروح وهذا مجروح لكن شتان بين هذا وذاك ، هذا قد يكون من أهل الجنة والثاني قد يكون من المخلدين في نار جهنم لكونه زنديقاً فكيف تجعل هذا وذاك مرتبة واحدة ،

كذلك التعديل هل تجعل البخاري واحد ويحي بن معين واحد مثل راو بالكاد نقبل حديثه ، ليس من العدل هذا ، لذلك انزلوا الرواة منازلهم ووضعوا كل راو في محله الذي يستحقه وهذا من العدل والإنصاف وهم من أهل العدل والإنصاف رحمهم الله تعالى .

قال المصنف رحمه الله :- (والغرض هنا ذكر الألفاظ الدالة في اصطلاحهم على تلك المراتب وللجرح مراتب وأسوأها الوصف بما دل على المبالغة فيه وأصرح ذلك التعبير بأفعل : كأكذب الناس وكذا قولهم إليه المنتهى في الوضع أو هو ركن الكذب ونحو ذلك . ثم دجال أو وضاع أو كذاب لأنها وإن كان فيها نوع مبالغة لكنها دون التي قبلها وأسهلها _ أي الألفاظ الدالة على الجرح _ قولهم فلان لين أو سيء الحفظ أو فيه أدنى مقال وبين أسوء الجرح وأسهله مراتب لا تخفى فقولهم متروك أو ساقط أو فاحش الغلط أو منكر الحديث أشد من قولهم ضعيف أو ليس بالقوي أو فيه مقال .

[مراتب الجرح]

ذكر هنا أمثلة على الألفاظ التي تدل على مراتب مختلفة من مراتب الجرح ، فيقول إن أشد الألفاظ في الدلالة على الجرح الشديد هي الألفاظ التي تدل على المبالغة في الوصف : مثل صيغة أفعل مثل أن يقال فلان أكذب الناس أو أن يقال فلان أدجل الدجالين أو أن يقال فلان ركن من أركان الكذب وما شابه ذلك ، وكل هذه الألفاظ التي ذكرها المحدثون في بعض الرواة الكذابين . وكذا أقوالهم إليهم المنتهى في الوضع هذه أشد الجرح ، أقل منها : أن يقال دجال كذاب وضاع ، هذا جرح شديد ، ولكن ليس كل دجال أكذب الدجالين وليس كل كذاب أكذب الناس . والحافظ لم يذكر لنا المراتب التدريج وإنما ذكر أشد المراتب ، ثم أسهلها ، ثم ذكر مرتبتين في الأخير ، الآن نحن نرتبها حسب مراد الحافظ من الأشد إلى الأقل شدة :

المرتبة الأولى : ما استخدم فيه صفة المبالغة مثل : أفعل أو دجال الدجاجة أو ركن

الكذب .

المرتبة الثانية : دجال ، وضاع ، كذاب... إلخ .

المرتبة الثالثة : متروك ، ساقط ، فاحش الغلط ، منكر الحديث .

المرتبة الرابعة : ضعيف ، ليس بالقوي ، فيه مقال .

المرتبة الخامسة : لين ، سيء الحفظ ، فيه أدنى مقال .

خلاصة المراتب الخمسة هذه ترجع كلها إلى مرتبتين أساسيين :

المرتبة الأولى : (مرتبة الضعف الخفيف) التي يعتبر مجديث أصحابها ، ماذا يعني يعبر مجديث أصحابها ؟ يعني يمكن أن يتقوى حديث بالمتابعات والشواهد ، ما هي الألفاظ التي تدخل ضمن مرتبة الخفيف الضعف ؟ هي : المرتبتين (الرابعة والخامسة) .

المرتبة الثانية : (الضعف الشديد) وهي بقية المراتب الثلاثة ، وهي التي لا ينفع حديث أصحابها في المتابعات والشواهد ، يعني لا ينفع تأتي مجديث فيه راوي كذاب وتقول هذا الحديث روي من وجه آخر ويكون حسناً لغيره ، لا يصح ! إلا إذا كان راوٍ ضعيف فيه أدنى مقال ، سيء الحفظ ممكن أن يرتقي ؛ لكن راوٍ كذاب أو قيل فيه حتى متروك أو ساقط أو دجال الدجاجة تأتي تقوية بإسناد آخر : هذا لا يمكن أبداً ، بل يعبر عن هذه الحالة العلماء ويقولون : المتابعة لا تزيده إلا وهناً ؛ لأنه معروف أن الكذابين يسرق بعضهم من بعض يسمع الكذبة فتعجبه فيقول هو يكذب ويخترق لها إسناد جديد فيفتضح بذلك ، فالمقصود أن الضعف ينقسم إلى قسمين أساسيين ، وهما : ضعف خفيف ، وضعف شديد .

أولاً : الضعف الشديد وهو الذي لا يرتقي بالمتابعات والشواهد .

ثانياً : الضعف الخفيف هو الذي يرتقي بالمتابعات والشواهد .

قال المصنف رحمه الله : (ومن المهم معرفة مراتب التعديل وأرفعها الوصف على ما دل على المبالغة فيه وأصرح ذلك التعبير بأفعل كاوثق الناس أو أثبت الناس أو إليه المنتهى في التثبت ، ثم ما تأكد ذلك من الصفات الدالة على التعديل أو صفتين كثرة ثقة ، أو ثبت ثبت أو ثقة حافظ أو عدل ضابط أو نحو ذلك ، وأدناها ما أشعر بالقرب من أسهل التجريح كشيخ أو يروي حديثه ويعتبر به ونحو ذلك وبين ذلك مراتب لا تخفى) .

يقول والتعديل كذلك مراتب ، أرفعها : ما دل على مبالغة ؛ كقول أوثق الناس

أثبت الناس إليه المنتهى في التثبت ؛ بل أعلم من ذلك هو من يُقال عنه إذا سئل عنه لا يسأل عن مثله هو يسأل عن الناس ، كما سئل يحيى بن معين عن إسحاق بن راهويه الإمام فقال : مثلي يُسأل عن مثله ؟ هو يُسأل عن الناس ، يعني إذا أُرتم أن تسألوا أحداً فسألوا إسحاق عني هل أنا ثقة أم لا ؟ هذا يقال لمن بلغ مرتبة الإمامة صار هو يجرح ويعدل ، هل أحد الآن يبحث عن البخاري ؟ هل هو عدل أم لا ؟ أو مسلم هل هو عدل أم لا ؟ لا يفكر أحد في هذا بل نسأله عن ماذا قال هؤلاء العلماء في الرواية مثل هؤلاء العلماء أعلى من أن ينظر إليهم ، كذلك عبارة مشهورة عند المحدثين وهي أمير المؤمنين في الحديث ، أو كما إن أمانة المؤمنين أعلى وظيفة سياسية فشبهوا فيها أعلى مرتبة في العلماء فقالوا أمير المؤمنين في الحديث يعني بلغ الرتبة العليا في الإمامة ، وألف أحد العلماء المتأخرين منظومة جمع فيها كل من وُصف بأنه أمير المؤمنين في الحديث وشرحت هذه المنظومة من أحد الاخوة الشناقطة ، فالمقصود أن جماعة كـ (شعبة - سفيان الثوري - سفيان بن عيينة - البخاري - و مسلم) جماعة من الحفاظ وصفوا بأنهم أمراء المؤمنين في الحديث وهم لا شك كذلك وهم لا شك عند العلماء أجل أمراء المؤمنين في السياسة إلا الخلفاء الأربعة الفضلاء أبو بكر وعمر وعثمان وعلي وأيضاً معاوية بن أبي سفيان لأنه من أصحاب النبي ﷺ وهم أجل ممن جاء بعدهم ، هذه أعلى مرتبة .

المرتبة الثانية : إذا كرر اللفظ أو لفظ مشابه كأن يُقال فيه : ثقة ثقة ، أي يؤكد الوصف بتكريره ، أو بذكر لفظ مشابه له كأن يقول فيه : ثقة ثبت ، ثقة حجة ، فهذا يكون فيه دلالة أعلى مما يقال فيه : ثقة فقط ، فهذه هي المرتبة الثانية في العدالة .

المرتبة الثالثة : ثم بعد ذلك تأتي براءته ، أشار الحفاظ إلى آخر مراتب التعديل قال : من قيل فيه شيخ أو يُروى حديثه أو يُعتبر به ونحو ذلك ، وذكر في التعديل ثلاثة مراتب ، وكل مراتب التعديل مرجعها إلى مرتبتين فقط ، وهما : مرتبة من يُصحح حديثه ، ومرتبة من يُحسن حديثه :

❖ المرتبة الأولى : من يصحح حديثه ، ويدخل فيها المرتبتان التي ذكر الحفاظ ابن

حجر وهي : ما استخدم فيه المبالغة أو ما كرر فيه اللفظ كثرة ثبت ، ثقة ثقة ، ثبت حجة أو ما شابه ذلك ، ويدخل فيها أيضاً أفراد هذه الألفاظ : من قيل فيه ثقة وحدها ، أو ثبت وحدها ، أو حجة وحدها ، هذه كلها عبارات تدل على أن الراوي ما في مرتبة الحجة يكون حديثه صحيحاً لذاته .

✽ **المرتبة الثانية :** مرتبة من يحسن حديثه ، يعني يكون حديثه حسناً لذاته ، وهي من قيل فيه : صدوق ، لا بأس به ، ليس به بأس ، صالح ، شيخ إلخ ... هذه الألفاظ كلها إذا وصف بها الراوي فمعنى ذلك أنه يحسن وفي مرتبة من يحسن حديثه .

فخرج بذلك إن ألفاظ الجرح والتعديل في أربع مراتب وهي :

١. مراتب الضعف الشديد : وهي التي لا يعتبر بحديث أصحابها .
٢. مراتب الضعف الخفيف : وهي التي يُعتبر بحديث أصحابها ؛ ويصير حديثه حسناً لغيره ، إذا لم نجد له متابعا يبقى ضعيفاً خفيف الضعف ، فإن وجدنا له متابعا ، أو شاهداً ، أو مقول له : يرتقي إلى الحسن لغيره .
٣. مرتبة الحسن وهي حسن لذاته مثل صدوق ، ليس فيه بأس و غيرها .
٤. مرتبة من يصح حديثه وهو من قيل فيه ثقة أو ثبت أو ثقة ثبت وغيرها .

قال المصنف رحمه الله :- (وهذه أحكام تتعلق بذلك ذكرتها هنا لتكملة الفائدة فأقول تقبل التزكية من عارف بأسبابها لا من غير عارف لنلا يزكى بمجرد ما يظهر له ابتداء من غير ممارسة واختبار ولو كانت التزكية صادرة من مَرَك واحد على الأصح خلافاً لمن شرط أنها لا تقبل إلا من اثنين ، إلحاقاً لها بالشهادة في الأصح أيضاً . والفرق بينهما أن التزكية تنزل منزلة الحكم فلا يشترط فيها العدد والشهادة تقع من الشاهد عند الحاكم فافتراقا ولو قيل يفصل بينهما إذا كانت التزكية من الراوي مستندة من المركزي إلى اجتهاده أو إلى النقل عن غيره لكن متجهاً لأنه إن كان الأول فلا يشترط العدد أصلاً لأنه حينئذ يكون بمنزلة الحاكم وإن كان الثاني فيجوز فيه الخلاف ويتبين أنه أيضاً لا يشترط العدد لأن أصل النقل لا يشترط فيه العدد ، فكذا ما تفرع عنه والله أعلم)

هذه مسألة متعلقة بعلم الجرح والتعديل ، قال : (وهذه الأحكام تتعلق بذلك


ذكرتها هنا لتتم الفائدة فأقول تقبل التزكية من عارف بأسبابها .

من يقبل الجرح والتعديل هل يقبل الجرح والتعديل من كل أحد ؟

لا . ولا شك ، لا يقبل التكلم في الرواة إلا من جمع شروط معينة :

- أولاً : أن يكون هو نفسه عدلاً ، كيف نقبل من مجروح أن يجرح الناس !
- بل ولا بد أن يكون ذا ورع تام . لا يكفي أن يكون من عامة العدول على جلالتهم وفضلهم وشرفهم بل لابد أن يكون من أئمة الورع حتى نضمن أن لا يقوده الهوى أو العداوة إلى الكلام الناس بغير وجه حق .
- ثم ينضاف إلى ذلك أن يكون من أئمة الحديث عارفاً بطرق الحديث وعلله ، ومراتب رواته ، حتى يستطيع أن يعرف الخطأ من غير الخطأ متى يحكم بهذا الحديث أنه خطأ ومتى يحكم عليه بأنه منكر ؛ لأن على هذا يبنى هل الراوي ضابط أو ليس بضابط ، فإذا كان هو نفسه ليس بضابطاً ولا علم له بطريقة معرفة الضابط من غيره لا يمكن أن يحكم على الرواة .

- ثم بعد ذلك : أن يكون عارفاً بأسباب الجرح والتعديل ، عارفاً ما هي الأمور التي يُجرح بها الراوي بالفعل ، وعارفاً ما هي الأمور التي يعدل بها الراوي وهي مما يعدل به بالفعل ؛ لأن بعض من تكلم في الرواة ولا علم له بالجرح والتعديل جرح بغير جرح أو عدل بما لا يدل على التعديل ، مرةً أحد الناس سمع رجلاً يُضعف رجلاً فقال كيف تضعف فلاناً لو رأيت لحيته وهيئته لعلمت أنه عدل ، صحيح أن اللحية سنة وتدل على خير وفضل لكن قد يكون صاحب اللحية سيئ الحفظ مثلاً ، ليس بضابط ؛ بل قد يكون كذاباً ، فالتعديل والجرح حتى يقبل يجب أن يكون صادراً من عالم بأسباب الجرح والتعديل .

قال :  (لئلا يزكي بجرد ما يظهر له منه ابتداءً من غير ممارسة واختبار ولو كانت التزكية صادرة من مزكي واحد على الأصح) : هنا يُشير الحافظ إلى خلاف ، هذا الخلاف بين الأصوليين ليس بين المحدثين : هل يلزم في التزكية أن يكون الذين زكوا الراوي عدداً من العلماء اثنين أو


ثلاثة أو أكثر ؟ - المقصود بالتزكية هو الجرح والتعديل - أو هل يكتفى فيه بواحد ؟
يقول : الصحيح أنه يكتفى فيه بواحد ، فلو لم يجد في الراوي إلا عبارة واحدة
لإمام واحد سواء أكان جرحاً أو تعديلاً نقبله ولا يشترط في ذلك العدد .
قال : **✍** (خلافاً لمن شرط أنها لا تقبل إلا من اثنين إلحاقاً لها بالشهادة) .

يعني من اشترط فيها اثنين قاس التزكية والجرح والتعديل بالشهادة فكما لا نقبل
في الشاهد إلا أن يزكيه اثنان فكذلك لا نقبل في الراوي إلا أن يزكيه اثنان ، هذا استدلال
من أبي تزكية الواحد لكن ممكن أن يرد على هذا القول برد مبدئي : من قال من العلماء
بأن هذا إجماع أصلاً ، وحتى في الشهود فمن العلماء من يقبل تزكية واحد ، وهذا هو
الذي عليه الإمام البخاري في صحيحه وعليه بعض المحدثين أيضاً ، فإن أردت أن تقيس
فقس أيضاً على هذه المسألة .

ثم يقول : **✍** (والفرق بينهما أن التزكية تنزل منزلة الحكم فلا يشترط فيها
العدد والشهادة تقع من الشاهد عند الحكام فافترقا) .

يعني مثلاً العالم الذي يقول فلان ثقة بنى هذا الكلام والحكم ؟ بناءً على أدلة
قامت عنده على أن هذا الراوي ثقة ؛ ولذلك يشترط لقبول قوله أن يكون عارفاً بأسباب
الجرح والتعديل ، وهو في هذه الحالة بمنزلة القاضي الذي جاءه الشاهد فطلب منه أن
يأتي بمذكيين فأتى بمذكيين أو ثلاث أو أكثر فقبل شهادته ، قبول القاضي لشهادته كأنما
يقول له أنت ثقة ، ولذلك نحن نقبل بحكم القاضي الواحد ، والجرح والتعديل ينزل
منزلة الحكم ولا ينزل منزلة التزكية ، ويدل على ذلك أننا نشترط على العالم بالجرح
والتعديل أن يكون إماماً ، أي عارفاً بأسباب الجرح والتعديل ، ولو كنا نقبل التزكية من
كل واحد نعم كنا نقول لا بد من اثنين حتى نضمن لواحد أخطأ أو زل يعرف الآخر ،
لكن لما اشترطنا فيه أن يكون إماماً من أئمة الجرح والتعديل عارفاً بذلك بالشروط الدقيقة
السابقة ؛ دل ذلك على أننا أنزلنا ذلك الرجل منزلة القاضي الذي لا يشترط لقبول
حكمه أن يكون قاضيان أو ثلاثة أو أربعة بل نكتفي بقاضٍ واحد لإنفاذ الحكم فكذلك
أئمة الجرح والتعديل حكمهم ينزل منزلة الحكم لا منزلة تزكية الشهود ولذلك تفرق

الشهادة عن تزكية الرواة .



قال :  (ولو قيل بفصل بين ما إذا كانت التزكية في الراوي مستندة من المزكي إلى الشاهد أو إلى النقل لكن متجهاً ؛ لأنه إن كان الأول فلا يشترط العدد أصلاً ؛ لأنه حينئذ يكون بمزلة الحاكم وإن كان الثاني فيجرب فيه الخلاف) .

يقول : ولو قال قائل نفرق بين تزكية العالم أو جرح تعديل إن كان معتمداً على اجتهاده في إطلاقه على الراوي أنه ثقة أو غير ثقة ، فهذا ينزل منزلة الحكم و يكتفى فيه بواحد ، وإن كان يعتمد على تزكية غيره فعندها نقول لابد تزكية اثنين على الخلاف في هذه المسألة ، منهم من قال : يكتفى بتزكية واحد ، لكن الحافظ أراد أن يوقع الخصم في التزام يلتزمه فبعدما قال لو كان المزكي اعتمد في الحكم على أقوال غيره يصح فيه الخلاف في قبول التزكية هل يشترط فيها اثنان أو واحد يقول مع ذلك حتى على هذا التنزل فإنه لا يمكن أن نقول في الرواية يشترط فيها مزيان لماذا .. ؟

قال لأننا نقبل الحديث الغريب الذي لم يروه إلا شخص واحد ، فقبول الحديث الغريب وهو الأصل يلزم منا أن نقبل تزكية الرجل الواحد وهي الفرع ، فكيف نتشدد في الفرع ونتساهل في الأصل ، فهنا يريد أن يبين أن هذا القياس مع الفارق غير صحيح لا يمكن أن تقاس الرواية على الشهادة لأنه قياس غير صحيح .

قال المصنف رحمه الله :- (وكذا ينبغي أن لا يقبل الجرح والتعديل إلا من عدل متيقظ فلا يقبل جرح من أفرط فيه مجرح بما لا يقتضي رد حديث المحدث كما لا يقبل تزكية ما أخذ بمجرد الظاهر فاطلق التزكية ، وقال الذهبي وهو من أهل الاستقراء التام في نقد الرجال لم يجتمع اثنان من علماء هذا الشأن قط على توثيق ضعيف ولا تضعيف ثقة . ولهذا كان مذهب النسائي ألا ينزل حديث الرجل حتى يجتمع الجميع على تركه) .


(تنبيه) : في نسخة : وينبغي من دون كذا .

يقول :  (وكذا ينبغي أن لا يقبل الجرح) في نسخة (وينبغي) من يقبل حكمه في الجرح والتعديل أنه لابد أن يكون عدلاً متيقظاً . قال :  (فلا يقبل جرح

من أفرط فيه مجرح _ وفي نسخة (فَجَرَحَ) وكلاهما صحيح _ بما لا يقتضي در حديث المحدث). إذا كان هناك إمام ثبتت عدالته وثقته ، ثم جاء رجل وجرح هذا الإمام لاشك أننا لا نقبل الجرح ؛ لأنه لا يخلو إمام من الأئمة إلا له حاسدين ، وهذا لا يخلوا منه زمن من الأزمان ولا عصر من العصور ، كلما كان الشخص له مكانة له سمعة له صيت لابد أن يكون له حساد ، ولن تجد شخصاً لا حاسد له إلا وأنه لا نعمة عنده تستحق أن تحسد ، وكلما علت النعمة وزادت كلما كثر الحساد ، ولذلك نجد أن كبار الأئمة _ غالباً _ يتلون من حسادهم فالإمام أحمد ابتلي وغيره ، فالمقصود أن ضابط المسألة أن من ثبتت عدالته وإمامته لا نقبل فيه جرح المجروحين ، مَنْ أطبقت الأمة على إمامتهم لو انفرد واحد أو اثنين في كلام فيهم نرد عليهم هذا الكلام ؛ بل يكون هذا الكلام قدح في المتكلم لا في المتكلم فيه ، ولذلك أمثلة يذكرها أهل العلم ، قال : **ع** (ولا كما لا يقبل تزكية من أخذ بمجرد الظاهر فأطلق التزكية) كما ذكرنا آنفاً ما عرفنا أنه يزكي كل أحد بمجرد الظاهر لا نقبل تعديله ، لأننا نعرف أن الناس قد تكون بواطنهم بخلاف ظواهرهم ومن لم يتمعن في أحوال الرواة ويختبر شؤونهم ونحوه : قد يخفى عليه ما يدل على قدح في عدالتهم أو ضبطهم ، ثم قال في الذهبي : **ع** (وهو من أهل الاستقراء التام في نقد الرجال) وهو ثناء عليه وهو من الحافظ ابن حجر فعرض عليه بناجذيك في إمام من الأئمة وهو الإمام الذهبي ، فتعرف مقدار الإمام الذهبي في كلامه على الرواة ، والحافظ ابن حجر شرب ماء زمزم بنية أن يكون كالحافظ الذهبي في الحفظ والإتقان حتى تعرف مقدار إجلال الحافظ ابن حجر للذهبي ، والذهبي ليس من شيوخ الحافظ وإنما من شيوخ شيوخه ، أدرك تلامذة الذهبي .

ماذا يقول الذهبي ، يقول : (لم يجتمع اثنان من علماء هذا الشأن قط على توثيق ضعيف ثقة) فسّر الحافظ نفسه هذه العبارة في حاشية ابن قطلوبغا قائلاً : (يعني يكون سبب ضعفه شيئين مختلفين وكذا عكسه) والمفهوم من هذه العبارة فالحافظ ابن حجر فهم عبارة الذهبي بأنه يقصد أنه لا يوجد راوٍ ضعفه إمامان لسببين مختلفين ، ثم يكون في الحقيقة هو ثقة ، ولا يوجد رجلٌ وثقه إمامان مختلفان لسببين مختلفين ويكون في الحقيقة

ضعيف ، اختلف في تفسير كلام الذهبي اختلافاً كبيراً بين أهل العلم ، ماذا يُقصد بها...؟
والعبارة هي (لم يجتمع اثنان من علماء هذا الشأن قط على توثيق ضعيف وعلى
تضعيف ثقة) تعقب ابن قطلوبغا على ابن حجر ، لما ذكر كلام الحافظ هنا وشرحه لمراده
قال : بل الظاهر أن مراد الذهبي أنه لا يوجد راوٍ أطلق فيه إمامان من الأئمة عبارة جرح
إلاً ولا بد أن يكون فيه شيء من الجرح ، إما ما يكون فيه شيء أبداً لا يمكن لو جرح
يسير ، ولا يوجد راوي وثقه إمامان إلا ولا يوجد راوٍ وثقه إمامان إلا ولا بد أن يكون
فيه شيء من العدالة والضبط ولو كان قدراً يسيراً ، هذا فهم ابن قطلوبغا .
فهم آخر وهو مذكور في الحاشية : أن المقصود نقل الإجماع يعني أن الذهبي يقول
: لم تجمع الأمة على توثيق ضعيف ، ولم تجمع الأمة على تضعيف ثقة ، قالوا هذا مثل
قولهم : هذا أمر لا يختلف فيه اثنان ، إذا قلت لا يختلف فيه اثنان ما تقصد فيه العدد وإنما
تقصد أنه لم يختلف فيه أحد .

ظاهر سياق الذهبي يؤيد المعنى الأخير ، أنه يقصد الإجماع أنه لا يوجد راوي
اتفق العلماء على تضعيفه وهو ثقة ، ولا اتفق العلماء على توثيقه وهو ضعيف ومآله
هذه العبارة يشبه مآل عبارة ابن قطلوبغا السابقة ؛ لأنه يقول لا يوجد راوٍ ضعفه العالم أو
عالمان ووقع حاله أنه ثقة فالنتيجة واحدة تقريباً لكن الفرق فقط في شرح العبارة .
ثم يقول :  (ولهذا كان مذهب النسائي أن لا يترك حديث الرجل حتى
يجتمع الجميع على تركه) : كلام الحافظ هنا كأنه يدل على أن المراد الإجماع بالفعل ،
لكن شرحه يدل بخلاف ذلك ، ولذلك أربك هذا تصرفه الشراح ، فلم يعرفوا مقصوده ،
عبارة النسائي أيضاً اختلف في تفسيرها ، من بين التفاسير لعبارة النسائي أنه يقصد : أنه
لا يترك الرجل مطلقاً ، يعني متى يكون الرجل متروكاً ولا ينظر في حديثه أصلاً ولا يباح
الاجتهاد فيه باختيار رأي آخر ؟ إذا اجتمعت الأمة على تركه ، فإذا أجمع العلماء على
تركه ولم يجد أحد خالف بتوثيق هذا هو الذي لا يقبل من أحد أن يعدله أو يوثقه ، هذا
هو مقصود النسائي ، وهذا هو الصحيح ، متى يكون الرجل متروكاً بإطلاق ولا يحق
لأحد أن يخالف في الحكم عليه بالترك ؟ إذا اتفق على تركه ، وكذلك نستنبط منها

بمفهوم المخالفة أنه من اتفق على توثيقه لا يحق لأحد أن يأتي اليوم يحاول أن يضعفه أو يرد حديثه ، والنسائي يخالف بعض أهل العلم في كثير من الرواة فيوثق من ضعفه غيره ، ويضعف من وثقه غيره وله في ذلك اجتهاد مشهور جداً .

